Issue 5974 Wednesday 28/2/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5974 الاربعاء 11 من جمادى الآخرة 1439 هـ 28 من شباط (فبراير) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

شعب يحكمه الحاجب والثقافات الهابطة

شاكر عبد موسى الساعدي
ميسان

من أشهر القوانين التي أقرتها النظرية الماركسية قانون الترافق الضروري بين علاقات الإنتاج وصفة القوى المنتجة ومستواها أي إن أسلوب الإنتاج السلعي والخدمي هو الذي يحدد تركيبة المجتمع وأفكاره وشكل مؤسساته ويرسم تحولاته وتطوراته , وعليه فان كل تحول في أسلوب الإنتاج يستدعي بالضرورة تحولاً في النظام الاجتماعي , وفي العملية الإنتاجية لا يؤثر الناس في الطبيعة فقط بل يؤثر بعضهم ببعض .

دحض الافكار

لقد استفاد المفكر والفيلسوف الألماني كارل ماركس (– 1818 1883)من اكتشافات العلوم الطبيعية والبيولوجية التي تحققت خلال القرن التاسع عشر والتي ساهمت في دحض الأفكار الميتافيزيقية في التفكير مطبقا تلك الأفكار على الحياة الاجتماعية ونظمها الاقتصادية والسياسية ,كذلك وضع ماركس حداً للمفهوم الذي يرى أن المجتمع تجمع إلي من أفراد يتحولون ويتبدلون حسب أهواء السلطات والحكومات .

أما النظرية الإسلامية تقول : المسلم الواعي أسلامه مقرون بالمسؤولية من خلال مد يد العون لمن يحتاج كالمريض والغريق ومن ظل الطريق بعيداً عن الانعزال أو الفرار من الساحة الاجتماعية ,أي أن النظرية الإسلامية نظرية أخلاقية شمولية استمدت جذورها من القرآن والسنة النبوية .

لذلك كانت بدايات الدعوة الإسلامية تتناغم مع متطلبات الفقراء والمساكين الذين ساواهم النبي محمد (ص) والخلفاء الراشدون (رض) من بعده مع أغنياء ووجهاء قريش المتنفذين ,وعدم وجود وسيط بين الخليفة وعموم الناس , عندما يتطلب الأمر مقابلة الخليفة أو كبير القوم .

إلى أن جاءت الدولة الأموية وغيرت كل شيء نتيجة سيطرتها المطلقة على الحكم بحيث أصبح الخليفة يقدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وهي خدمة نفسه ومن يواليه من الرعية ,

وزاد الترف والرفاهية في قصور الملوك مما جعل الخليفة معاوية بن أبي سفيان يقوم بإنشاء منصب – الحجابة – التي تحولت بعد ذلك إلى وظيفة أدارية لحماية الخليفة من القتل والاغتيالات كذلك تنظيم مقابلة المراجعين للخليفة حسب مركزهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ,لان الخليفة هنا يعتقد انه اغتصب الحكم من مستحقيه كذلك هو تقليد فارسي ورثه الحاكم العربي نتيجة الفتوحات الإسلامية ,ثم تكررت الحالة في عهد الدولة العباسية وأصبح الحاجب يتدخل في أمور الدولة كافة, واستمرت –الحجابة –في العهد العثماني ولكن تحت مسميات مختلفة يقررها الحاكم الأجنبي بعد أن سقطت الخلافة من أيدي العرب نتيجة طغيان البعض منهم وتفردهم بالحكم لهم و عوائلهم .

واستمرت إلى يومنا هذا تحت تسمية – الحمايات الخاصة ومكاتب السكرتارية –باستثناء فترات الانتخابات المحلية والبرلمانية حيث يطل عليك المرشحون وهم أنفسهم كل مرة يظهرون على الساحة دون حماية أو حاجب لينقلوا لك برامجهم الانتخابية التي توعدك بالمطر الغزير والخير الوفير والعيش الرغيد.

نعم لقد ورثت الحكومات السابقة من عهد السيطرة البعثية (1968–2003) الكثير من المشاكل ,ومن الطبيعي أن يكون جهاز الدولة مصابا بإمراض – الحزب القائد – آنذاك ,ولكن عندما تشكلت الحكومة الجديدة بعد التغيير عام 2003 سارت على عكس النهج الذي ورثته من المركزية المفرطة والقوانين السائدة , فمن حكم بريمر الأمريكي إلى مجلس الحكم إلى الانتخابات التي أفرزت ولازالت تفرز حكومات محاصة طائفية – سياسية ,يحكمك من خلالها أكثر من شخص وأكثر من حزب ولكل حزب جناح مسلح يتدخل بأمور الدولة عندما يشعر بالتهديد أو عدم أعطائه جزء من كعكة السلطة المالية والسيادية.

لقد أدت المحاصصة السياسية والطائفية المقيتة المتسم بها نظام الحكم في العراق إلى تعطيل كبير في تشريع القوانين المهمة التي تمس حياة عموم المواطنين ,والى روتين طويل في سير المعاملات الحكومية ,ثم إلى فروق واضحة في تنمية المحافظات وخاصة المحافظات المنتجة للنفط والغاز ,مع زيادة التركيز السكاني في محافظة بغداد المغرقة أيضاً بالأزدحامات المرورية والتفجيرات الدموية ,وكنتيجة طبيعية لتركز الأجهزة الحكومية هناك رغم وجود مجالس المحافظات ومنحها صلاحيات محدودة ,حيث إن غالبية الأجهزة المحلية في الوحدات الإدارية بقيت مرتبطة بالأجهزة المركزية في العاصمة بغداد تحت تسمية الوزارات السيادية ومنها دوائر وشركات وزارة النفط ووزارة المالية والمنافذ الحدودية ,مما اثر سلباً على تنمية المحافظات الجنوبية الغنية بالنفط والغاز والتي لم تحصل إلا على قدر يسير من مبالغ البترو– دولار المتفق عليها قانوناً في كل موازنة سنوية.

جهاز الدولة

إن أمراضاً كثيرة ما تزال قائمة في جهاز الدولة العراقية ,منها تضخمه العددي وتخلف وسائله واستهلاكه لنفقات كثيرة ,كلفت ولا زالت تكلف الدولة عشرات المليارات من الدولارات سنوياً على شكل رواتب ومصروفات صيانة ومصروفات عامة ,وانتشار العلائق غير الديمقراطية وغير الموضوعية في أغلب تشكيلاته, إضافة إلى عدم الإنتاجية المتوخية منه بسبب الاستيراد الاستهلاكي (المواد الغذائية وسلع الاستهلاك الخاص) , كذلك تفشي الفساد الإداري والمالي في معظم مفاصله .

أن مشكلة أدارة التنمية في العراق الجديد أنما ترتبط بالوضع السياسي والاجتماعي التي لا بد من دراستها من قبل علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد ,خاصة بعد تحرير العراق من داعش وعودة الاستقرار والنازحين إلى المدن المحررة (صلاح الدين ,الانبار ,نينوى) وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ,ووضع برامج للقضاء على البطالة ومحاربة الفقر من خلال تفعيل القطاع الخاص بواسطة الاستثمار والقروض الطويلة الآجل ,وتنشيط قطاع البناء والإنشاءات الذي هو قلب الاقتصاد وشريانه النابض , ومن خلاله يمكن أصلاح البنى التحتية للمحافظات المدمرة من جرائم داعش ,نتيجة استيعابه أعداد كبيرة من العاملين في مجالات الهندسة المدنية والكهرباء والميكانيك والصيانة وغيرها ,و تشغيل ما لا يقل عن مليون مشتغل في حال عملت الحكومات المحلية على تطوير إمكانات هذا القطاع والنهوض به من جديد ,بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي الذي هو أقل القطاعات تشغيلاً للأيدي العاملة .

فهل تعلم أن الشعب الكندي يبلغ تعداد سكانه 34مليون نسمة ,وعدد المنظمات التطوعية فيه 110ألف منظمة ,بينما عدد المنتمين أليها مليوني مواطن بصورة رسمية مع وجود 12مليون عامل تطوعي .. هذه المنظمات الإنسانية تجمع سنوياً مبلغ مليارى دولار تصب كلها في خدمة الإنسان ,وبذلك يضرب لنا الشعب الكندي مثالاً واضحاً على خدمة الإنسان والتضحية من أجل خدمة مجتمعهم الناهض نحو الإمام.

تطوير عمل

وفي البلدان الأوربية المواطن وحتى اللاجئ من البلدان الأخرى يحصل على السكن والعيش الكريم ويكرس كل حياته من اجل تطوير عمله وخدمة بلده ..

إما في العراق فالمواطن يعمل ليلاً ونهاراً من أجل توفير لقمة العيش والسكن البسيط له ولأطفاله ,وأكثرهم يموتون وهم مطلوبون أقساط القرض العقاري أو قروض صندوق الإسكان ,عندئذ تنهال عليه الشتائم من الورثة الشرعيين وغير الشرعيين ,لان تلك القروض من الديون الممتازة التي لابد من تسديدها ولا يجوز إلغائها حتى بعد الموت..

وكما قال الكاتب المصري د .مصطفى محمود (وما يحدث هذه الأيام أن الكل يرفع الأيدي بالدعاء لرفع الظلم ,ولكن الكل ظالم مستبد في دائرته فلا يستجاب دعاء وتغرق الدنيا في المظالم أكثر وأكثر). لذلك سوف نبقى شعبا يحكمه الحاجب والثقافات الهابطة.

ملف أزمة المياه في العراق

رائد الهاشمي
بغداد

أمن المياه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي ويكتسب الماء العذب أهمية خاصة في جميع دول العالم,حيث لا يمكن للحياة بوجه عام والإنسانية بوجه خاص أن تقوم أو تستمر وتتطور من دونه ,وتقدر كمية المياه العذبة بحوالي 3بالمئة من جملة مياه العالم وهي نسبة قليلة فلذلك نشبت الكثير من النزاعات بين الدول المتجاورة على مصادر المياه في مختلف مناطق العالم. ولأجل حلّ هذه النزاعات تم تشريع القوانين الدولية التي تنظم العلاقات والحصص المائية بين هذه الدول لغرض حل كافة أنواع الاشكالات بينها. المنطقة العربية تقع في الجزء الأكثر جفافا من العالم بسبب قلة هطول المطر فيها، وهذا بسبب محدودية وندرة الموارد المائية المتجددة في المنطقة العربية بالمقارنة مع الزيادة السكانية المتنامية، بالاضافة الى أن معظم الموارد المائية السطحية في المنطقة العربية هي مياه مشتركة مع دول خارجية، وهذا يهدد أمن وسلامة هذه الموارد بالرغم من ابرام الاتفاقيات الدولية بين كل من دول المنبع ودول المجرى والمصب. ولو تحدثنا عن أزمة المياه في نهري دجلة والفرات في العراق فنجد أن تركيا باعتبارها دولة المنبع تمتلك ميزة جغرافية واستراتيجية تتمثل بالسيطرة الكاملة على كل من هذين النهرين في مواجهة الدولتين المتشاطئتين معها وهما سوريا والعراق.

سدود عملاقة

وقد عملت منذ سنوات طويلة على الاستفادة من هذا الموقع الجغرافي فعملت على انشاء عشرات السدود العملاقة لاستغلال المياه وتخزينها والاستفادة منها وآخرها وأكبرها كان مشروع غاب العملاق الذي يُعدّ أضخم مشروع في العالم، ويشمل ثماني محافظات تركية وعند إتمامه ستقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله 8,5 مليون هكتار أي نحو 19 بالمئة من مساحة الأراضي المروية في تركيا ومن أهم سدود هذا المشروع سد أتاتورك الذي دشن في تموز 1992ويقع على نهر الفرات وآخرها سد أليسو العملاق الذي اكتمل مؤخراً على نهر دجلة وستتم المباشرة بملئه في شهر حزيران القادم وستكون نتائج ملئه بالماء كارثية على العراق في انخفاض مناسيب المياه في نهر دجلة وفي الأهوار. عملت تركيا في جميع المفاوضات التي تخص هذا الملف بربطه بملفات أخرى منها سياسية أو أمنية وأخرى اقتصادية لنيل أكبر قدر ممكن من المكاسب لصالحها. وأشهد بأن تركيا ادت دوراً ذكياً في ادارتها لهذا الملف بالرغم من وجود القوانين الدولية التي تنظم ذلك حيث ان أصل الخلاف هو على حجم الحصص المائية للنهرين فتركيا تسيطر على نصف هذه الحصص والنصف الآخر يقسم بين العراق وسوريا مع العلم بأن تركيا تمتلك فائضاً مائياً يزيد عن حاجتها الأساسية في منطقة الأناضول مقابل عجز مائي كبير تعانيه منه كل من سوريا والعراق خاصة ان العراق يعاني من فقر كبير بإجمالي موارده المائية بوصفه دولة مصب. وحل المشكلة أن تتنازل تركيا عن جزء من حصصها المائية الفائضة الى العراق وسوريا ولكن تركيا تجد ان هذا الحل غير منطقي لأنه ليس من المعقول أنها تنفق المليارات من الدولارات لانشاء السدود ومايرافق ذلك من صرفيات هائلة من نفقات لتشغيل وصيانة تلك السدود والمحافظة على المياه المخزونة من التلوث وباستخدام التكنلوجيا الحديثة ان تقوم بالتنازل عن جزء من حصصها المائية دون مقابل وهذا أمر منطقي.

تستند تركيا من الناحية القانونية عند تفاوضها حول الحصص المائية على قاعدة مهمة وهي ان القوانين الدولية تمنع بيع الماء وانشاء أسواق خاصة بذلك باعتباره مادة اساسية للحياة ولايجوزمن الناحية الانسانية استغلاله أو بيعه الى الدول التي تحتاجه وحجتها بانها لاتبيع الماء كمادة أولية لأنها قامت بتحويله من مادة أولية الى مادة صناعية (سلعة ذات نفقات) لأنها أنفقت على (التخزين والتشغيل والصيانة) لذا فانها تتعامل معه على هذا الأساس وبذلك حمت نفسها من أي مخالفة قانونية.

ما أريد قوله بأن العراق يجب أن يدرك خطورة ملف المياه وعلى الحكومة والبرلمان أن تتعامل معه بجدية لأنه من أهم الملفات وأخطرها وأكثرها مساساً وتهديداً لحياة المواطن العراقي ولقد بدأت بوادر هذه الخطورة أكثر وضوحاً في هذا العام مع قلة الأمطار لذا عليها أن تأخذ دورها الوطني بالتخطيط العلمي السليم لحل مشكلة شحة المياه ووضع الخطوات الصحيحة مع وضع التوقيتات الدقيقة للتنفيذ وتخصيص المبالغ الكافية لتحقيق هذه الخطة ويمكن ادراج أهم الخطوات الواجب على الحكومة اتخاذها وهي:

1–التخطيط لانشاء سدود جديدة بعد اختيار أماكنها بطرق علمية مدروسة لايقاف هدر المياه التي تذهب معظمها الى البحر دون الاستفادة منها.

2–ادامة السدود القديمة الموجودة في العراق وذلك بالاستعانة بالخبرات الأجنبية في هذا المجال لكي تتسع لكميات أكبر في تخزين المياه لأن معظمها تعمل حالياً بطاقات منخفضة نتيجة المشاكل الفنية الموجودة فيها.

3–التعاون مع تركيا عند التفاوض حول هذا الملف بتقديم التسهيلات الاقتصادية ورفع حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين وهذا سيخلق مرونة كبيرة من الجانب التركي في زيادة الحصص المائية للعراق.

زيادة حصص

4–التعاون مع تركيا في مايخص الملفات الأمنية بما يحفظ سيادة الطرفين وعدم المساس بأمن اي من البلدين وهذا أيضاً سيشجع الجانب التركي لزيادة الحصص المائية للعراق.

5–التعاون مع تركيا في تنفيذ مشاريعها المخطط لها منذ سنوات طويلة في توفير المياه العذبة للبلدان التي تحتاجها وأهمها (مشروع نقل المياه من العراق إلى الكويت) و(مشروع نقل المياه من العراق إلى الأردن) وبقية المشاريع المستقبلية لتزويد المياه الى دول الخليج أو أية دول أخرى ,وهذا التعاون في اعتقادي سيحقق فائدة اقتصادية كبيرة الى تركيا والى العراق حيث ستقوم تركيا بدفع مبالغ كبيرة الى العراق كضريبة عن مرور المياه الخاصة بتلك المشاريع في أراضيها وكذلك ستقوم تركيا بزيادة الحصص المائية المخصصة للعراق.

مانحتاجه للتعامل مع هذا الملف الخطير أولاً الى الحسّ الوطني الحكومي بحجم الخطورة وحجم الكارثة فيه وثانياً الى النيّة الحقيقية للعمل الجاد ووضع استراتيجية محكمة لتجاوز المخاطر وأخيراً الى الدهاء السياسي في إدارة ملف التفاوض مع تركيا ومع المجتمع الدولي وأخيراً الحاجة للاسراع من الآن باتخاذ الخطوات السريعة والفورية للتعامل مع الأزمة التي بدأت تتفاقم بشكل مخيف وعدم تأجيلها أكثر من ذلك والانشغال بالصراعات السياسية والمكاسب الحزبية والانتخابية ووضع مصلحة العراق وشعبه فوق كل المصالح الشخصية والحزبية لأن التأريخ لن يرحم كل المتقاعسين في مصالح العراق.

مؤتمر الكويت لا يسد رمقاً ولا يغني عن جوع

حسن السراي
بغداد

منذ بداية الوجود كان العراق بلد الخير والبركة والنعم ، كان العراق يهب الدول الفقيرة ويقرض الدول المحتاجة. وكانت ديون العراق على الآخرين كثيرة وأحيانا يعجزون أو يتأخرون عن تسديدها ، وأغلب الدول العربية كانت تمد كفها للعراق ولا يردها ، ناهيك عن الدول الأفريقية الفقيرة حيث كان العراق يكيل لها كيلا ملايين الدولارات ، وكذلك دول ما يسمى بالمعسكر الإشتراكي سابقا ، وحتى تركيا الى وقت قريب كان معظم جنوبها يعيش على خيرات ونفط العراق . العراق عزيز قوم لم يذل طوال وجوده ولكن للأسف يحاول البعض إذلاله وكسر شوكة شموخه ومجده وتاريخه الناصع . العراق بلد الخير منذ وجوده وكان يسمى بلد السواد لكثرة الزرع الممتد من شماله حتى جنوبه ، قمحا وشعيرا ونخيلا وغير ذلك ، وكان العراق مكتفيا ذاتيا ويصدر الفائضات للبلدان الأخرى ويفيض خيرا على الدنيا ، وبعد إكتشاف النفط أيضا كان العراق غنيا وتقصده الأقوام من مشارق الأرض ومغاربها ويفيض خيرا على الدنيا .

سوء ادارة

لكن ما يمر به العراق الآن من أزمة وعوز إقتصادي ومالي لم يمر به منذ نشأته والأسباب عديدة أهمها سوء الإدارة ونهب خيراته وخزائنه من قبل الفاسدين. فلو أهتمت الدولة وضبطت إدارة البلد وموارده الإقتصادية الهائلة وبأيادي أمينة وقطع دابر الفساد والهدر وسرقة أمواله العامة لما حصل ما حصل ولكن تجري معالجات عقيمة وبعيدة عن الهدف بعد أن وقع (الفاس بالراس) ، وتكشفت خفايا جسده ودرره بعد أن تمزقت أثيابه بفعل فاعل . الإدارة فن وخبرة وممارسة مضافا لها الحرص والأمانة ونظافة اليد ، ونحن نفتقد للكثير من ذلك ، فلو أخذنا نموذجا من النظام المصرفي العراقي في سبعينيات القرن الماضي عندما كانت موجودات بنك الرافدين مائة مليار دولار تنافس اكبر البنوك العالمية في امريكا واوربا عندما كان العراق دولة فيها رجال إقتصاد ومصرفيون عظماء كان لديه غرفة تسمى في حينها (غرفة التخطيط الاستراتيجي في بيع وشراء الذهب في الصفقات الدولية) التي أطلقت عليها الصحافة الامريكية آنذاك تسمية (الغرفة الشيطانية) في العراق. فما هي أهداف هذه الغرفة الشيطانية؟؟ ان مقر هذه الغرفة في بغداد، لكن السوق الذي تعمل فيه بعيد عن العراق، وهو أمر لافت حقا، إذ أن الدول المتقدمة تبدأ خطواتها الحقيقية في برامج تنموية شاملة من الاقتصاد وليس من الخطب السياسية والشعارات التعبوية، التي تخدر الشعوب ولا تضيف شيئا لحياتهم وغالبا ما تشكل عائقا امام خطط التنمية والتطوير التي تحتاجها المجتمعات في خطوات التأسيس والانطلاق صوب ضفة التقدم والتطور ، وينقل تفاصيل هذه الغرفة عن مدير عام مصرف الرافدين في ذلك الوقت وهو شخصية مصرفية وعقلية اقتصادية عراقية معروفة حيث ذكر أنه في زيارة للولايات المتحدة بشأن العلاقات المصرفية بين العراق والبنوك الدولية وخاصة "تشيز مانهاتن بنك" وهو أكبر بنوك العالم، في حين كان مصرف الرافدين في ذلك الوقت أكبر بنوك الوطن العربي والشرق الأوسط وأضخمها من حيث حجم الأصول والفروع والموجودات، ويشير إلى أن موجودات مصرف الرافدين في ذلك الوقت بلغت 30 مليار دينار عراقي ، عندما كانت قيمة الدينار العراقي ثلاثة دولارات وثلاثين سنتا، أي أن المبلغ يصل إلى مائة مليار دولار أميركي ، (عندما كان المليار دولار مبلغا ضخما جدا له قيمته).

تكدست الكثير من هذه الأموال الطائلة من تجارة عراقية لم تخطر ببال الكثير، فقد كانت مهمة غرفة التخطيط الاستراتيجي تتمحور حول شراء الذهب وبيعه في الأسواق العالمية وتحديدا من سوق الاتحاد السوفيتي، وكان القائمون على هذه الغرفة يتابعون موسم القمح السوفيتي، فإذا جاء الموسم وفيرا فمعنى ذلك لن يطرح السوفيت مزيدا من الذهب في السوق العالمية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الذهب، فيبادر العراق إلى بيع كميات منه محققا ارباحا كبيرة، ولأن حقول الحنطة السوفيتية تقع في أوكرانيا وروسيا، فأن تساقط الثلوج بكميات كبيرة يؤثر سلبا على كميات الحنطة السوفيتية، وعند ذاك تضطر القيادة السوفيتية لبيع كميات من الذهب لشراء كميات كبيرة من الحنطة، هنا يحصل انخفاض في أسعار الذهب، فيسارع العراق لشراء كميات كبيرة من الذهب تفوق ما تم بيعه من خزينه في أسواق نيويورك ولندن وغيرها من الأسواق الدولية، وبهذا تزداد كمية الذهب في السوق العراقية، ومن خلال متابعة الصحافة الأميركية والدولية للأسواق المالية والتجارية العالمية وصفت بعض الصحف تلك الغرفة العراقية بالغرفة الشيطانية.

خطط متميزة

في الواقع نكتشف أن عقولا مالية واقتصادية عراقية قد وضعت خططا متميزة للتعامل مع الاسواق العالمية ، ولنا مثال رائع بحسقيل ساسون وزير المالية في العهد الملكي حيث أرسى دعائم بناء مالي مصرفي إقتصادي رصين ومحكم في ذلك الزمن ولأزمنة لاحقة. إذن العمل المصرفي والمالي والإقتصادي لا يتحقق نجاحه إلا إذا توفرت مقوماته التي ذكرناها .ان ما تمخض عنه مؤتمر الكويت من نتائج لا تغني عن جوع ولا تسد رمقا، النفس تتقزز من الهبات وحالات الإستجداء ، وقد عيرونا أصدقاء وأعداء وأسمعونا كلاما قاسيا ، مثلا النائبة الكويتية التي صرحت "لماذا نتبرع للعراق وهو بلد غني أضاعت وأهدرت حكوماته أمواله" وغير ذلك .

الكثير من الخبراء الإقتصاديين يجمعون على أن ما أفضي إليه هذا المؤتمر من منح ومساعدات لا تساوي بمجموعها إيرادات تصدير النفط العراقي ليوم ونصف اليوم أو ليومين ، أي أن ما حصل عليه العراق لا يساوي شيئا ولا يداوي جرحا ومخجل للغاية وعدم إستلامه أفضل ، والعودة للتدبير والإهتمام بما يصدر من النفط وموارد الموانيء والمنافذ الحدودية والكمارك وضبط كافة موارد البلد المصدرة والمتحققة محليا وما تحصل عليه وزارات ومؤسسات الدولة فأنها كافية لإعادة بناء وإعمار كافة محافظات ومدن وقرى العراق من شماله لجنوبه وليس المحافظات المتضررة من الإرهاب فقط ، أضف لذلك لو تم إسترجاع ما إختلسه وما سرقه ضعاف النفوس الفاسدون الملوثون فهذا يسد الكثير من الحاجة . المهمة ليست بالسهلة والمرحلة تتطلب تضافر كل الجهود المخلصة والأمينة .

العراق بلد الخير منذ وجوده وكان يسمى بلد السواد لكثرة الزرع الممتد من شماله حتى جنوبه ، قمحا وشعيرا ونخيلا وغير ذلك ، وكان العراق مكتفيا ذاتيا ويصدر الفائضات للبلدان الأخرى ويفيض خيرا على الدنيا ، وبعد إكتشاف النفط أيضا كان العراق غنيا وتقصده الأقوام من مشارق الأرض ومغاربها ويفيض خيرا على الدنيا